



PROVISIONAL

A/37/PV.28

18 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس : السيد هولاي (هنغاريا)
ش : السيد بيبي (مالي)

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمات كل من :

السيد شافيز مينا (السلفادور)
السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد مونخونو (زائير)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .
82-63163/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد شافيز مينا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بادئ ذي بدء ، أود أن أعرب لكم سيدى الرئيس عن أخلص تهانئي على تبوئكم رئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وأود أيضا ، أن أعرب عن سرور حكومتي وسرورى بالأعمال التي لا تعرف الكلل والتي اضطلع بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دى كوييار منذ اليوم الذى تولى فيه المسؤوليات السامية والهامة المترتبة على منصبه . واننا موقنون بأن معرفته السليمة وحكمته وخبرته تشكل وستظل تشكل عوامل ايجابية ، وهي بالاضافة الى نظرتنا الواقعية الى الأمور ستؤدى الى تنفيذ المهمة المناطة بهذه الهيئة من جانب شعوب العالم .

وأود الآن أن أعرب عن الآراء العامة لحكومة الوحدة الوطنية التي أمثلها بشأن السياسة الخارجية .

وبدءا بعام ١٩٧٩ ، خطت السلفادور أولى خطواتها صوب انشاء أجهزة ملائمة وفعالة تتيح لعملية التغيير الاجتماعي والاقتصادى والسياسي التي طال ارجاؤها أن تصبح واقعا ملموسا ، وتتيح للأغلبية أن تتمتع بظروف أفضل للمعيشة ، وبالديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؛ واحداث تتمتع فعال بحقوق الانسان عن طريق الممارسة لتقرير المصير ، وباختصار لتمكين المجتمع السلفادورى أن يحسن طريقة معيشته ككل متكامل ، والآن فان حكومتي تخوض كفاحا شاقا لتخفيض عدد الذين يعيشون في فقر أو على حافة الفقر ، بينما تحاول كذلك اقامة هياكل جديدة بهدف تعزيز الشخصية الانسانية .

ان العالم أجمع يعترف ، دون شك ، بنطاق الاصلاحات الهيكلية التي اضطلعت بها حكومة بلادى ، ولاسيما الاصلاح الزراعي الذي وصف بأنه أكثر الاصلاحات كمالا في الأمريكتين ، وكذلك تأميم المصارف والتجارة الخارجية . وفي الوقت ذاته فاننا نقوم

بعملية تعددية وديمقراطية وسياسية تقوم على المشاركة أكدت شرعيتها عندما تم في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام - عبر الانتخابات - دخول بلادنا التاريخ في ظل الرقابة من مراقبين من أكثر من خمسين بلداً ومن منظمات ومؤسسات دولية معترف بها ، بالإضافة الى حوالي خمسمائة صحافي أجنبي . وفي ذلك اليوم وتحسب أنظار عالم كان نصفه غير مبال ونصفه متعجباً ، رفض شعب السلفادور الارهاب والاستبداد واختار ممارسة تقرير المصير عن طريق وسائل رشيدة وسلمية كحل لمشاكلنا العديدة . وفي البلاد اخترنا صيغة التعددية وتعدد الأحزاب ، وبهذا انضمت الحكومة الحالية الى القوى السياسية التي (تمثل) ٩٢ في المائة من الناخبين ، وتمشيا مع الطموحات الشعبية (اعتمدت) البرنامج الأساسي للحكومة المعروف باسم ميثاق آياتيكا الذي نتج عن الاهداف المشتركة التي طرحتها مختلف الأحزاب السياسية في الحملة الانتخابية . وهذه الاهداف السياسية هي السلم ، وازفاء الطابع الديمقراطي ، وحقوق الانسان ، وتوطيد الاصلاحات الاجتماعية ، وتهيئة مناخ من الثقة (بالمؤسسات) وحكم القانون ودعم العلاقات الدولية والانتعاش الاقتصادي . وبالطبع ، بما أننا ندرك حقيقة أن الاعلانات الصالحة هي اطار الاعمال العظيمة ، وندرك ان اللحظة الراهنة تحتاج الى خطوات عملية تؤدي الى نتائج ملموسة ولذلك فان حكومتنا قد أنشأت ثلاث لجان : لجنة سياسية ، ولجنة معنية بالسلم ، ولجنة معنية بحقوق الانسان .

اما اللجنة السياسية التي تتألف ضمن أمور أخرى من القوى التي ثبت أنها أكثر تمثيلاً للشعب في الانتخابات ، تهدف الى مد العملية الديمقراطية بمزيد من النشاط لضمان تنفيذها بصورة فعالة ، واعتماد التدابير الضرورية لتنفيذ برنامج الحكومة الأساسي . وأما اللجنة المعنية بالسلم فهي تلتزم ارساء السلم في مناخ اجتماعي يتيح لجميع السلفادوريين ان يعيشوا ويعملوا ويحققوا ذواتهم كأفراد ، بحيث يحققون عن طريق الوحدة الوطنية التخلي عن المواقف الطائفية أو الفئوية ويوجهون المصالح السياسية عبر وسائل مؤسسية . وتفتح هذه اللجنة أيضا الحلول اللازمة لتحقيق الوئام والاستقرار الاجتماعي الدائمين .

ان لجنة حقوق الانسان تعمل كأداة لحماية حقوق الانسان بأوسع معانيها والنهوض بها ورعايتها ، وتوصي باتخاذ التدابير الملائمة لاعمال حقوق الانسان بصورة فعالة .
وعلى سبيل المثال ، فيما يتصل بعمل هذه اللجان ، يمكنني أن أعلن أن اللجنة السياسية قد أعدت جدولا يتضمن المواعيد النهائية للأحداث السياسية الهامة ، من بينها عقد الانتخابات الرئاسية وانتخابات البلدية في موعد لا يتجاوز ٢٨ آذار / مارس ١٩٨٤ . ونأمل أن تمثل جميع القطاعات السياسية في هذه الانتخابات ، دون التمييز بينها على أساس العقائد الايديولوجية أو الآراء السياسية . ومن الواضح اننا نمضي قدما على السبيل المؤدى الى السلم والوثام والعدالة والوحدة الوطنية .

ولا بد لنا أن نؤكد أن الحل الشامل للمشكلة في السلفادور لا يوجد في السلفادور ، فحسب وانما من المعروف لدى الجميع أن هناك حالة نزاع عامة في امريكا الوسطى تنجم عنها توترات جديدة وتعزز التوترات القديمة ، مما يجعل من الصعب أن يكون أى مشروع سياسي قابرا للتطبيق . وفي هذا الصدد فان وجود مختلف المشاريع السياسية التي تستهدف مواجهة الظروف الناتجة عن التخلف والتغلب عليها على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يسفر عنها التوتر والنزاع عند محاولة اعطاء أحد المشاريع أولوية على المشاريع الأخرى ، وفي بعض القطاعات فان هذا يغذى الاعتقاد الخاطيء بأن هذه المفاهيم تستبعد بعضها البعض بصورة متبادلة . لذلك فانه عندما يكون هناك سلوك تدخلي فان السلم الاقليمي في امريكا الوسطى يكون في خطر .

ومن الناحية الأخرى ، فان الحالة الاقليمية ليست في عزلة عن التقليل الخطير في النظام النقدي الدولي ، وعن ارتفاع البطالة وعن الحماية المفرطة وغير ذلك من الظواهر السلبية العديدة التي تواجهها منطقة امريكا الوسطى دون الاقليمية في ازماتها الاجتماعية والسياسية .

ولهذا ، لن يحل السلم في امريكا الوسطى اذا استمر سباق التسلح ؛ ولن يحل السلم اذا استمرت تجارة الأسلحة ؛ ولن يحل السلم طالما ظلت الشعوب تؤيد المجموعات المسلحة التي تسعى الى الاطاحة بالحكومات الدستورية ؛ ولن يحل السلم اذا لم يكن هناك احترام لحقوق الشعوب في تقرير المصير ؛ ولن يحل السلم اذا لم ترفض الشعوب التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر ؛ ولن يحل السلم اذا لم يكن هناك

احترام للتعددية الايدولوجية ؛ ولن يكون هناك سلم اذا لم تتم ازالة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية غير العادلة ؛ ولن يحل السلم اذا لم تعزز المؤسسات الديمقراطية ، واذا لم تحترم حقوق الانسان بصورة تامة ؛ ولن يحل السلم ، في عبارة موجزة ، اذا لم يكن لدى الشعب ايمان واذا لم يعمل من أجل السلم .

ومن خلال ادخال مصالح سياسية غربية الى امريكا الوسطى ، مستمدة من المجاهبات على نطاق أوسع ، فان بلدان المنطقة تميل الى ادامة مشاكلنا وتلعب لعبة تجار الحروب . وما لم نبدأ بصياغة أفكار تؤدي الى الوثام القائم على الثقة والتعاون وعلى أصلنا المشترك وجغرافيتنا المشتركة ومصيرنا المشترك فان بوسع شعوبنا البدء بكتابة مراثيها ، ما لم يكسروا ذور النية الحسنة أنفسهم للسعي من أجل قضية السلم بحماس كبير . وطالما لا يوجد هناك تعايش سلمي ، وطالما لا يوجد احترام لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وطالما تقوم المصالح الأجنبية الخسيسة بالتأثير على سلوك بعض البلدان في المنطقة فان الاستقرار والسلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية ستكون بعيدة المنال .

ولهذا ، فانني أعرب عن كامل حسن نية حكومتي في جهودها من أجل تحقيق هذا السلم ، الذي يعد العامل الأول والأساسي في تحقيق القيم الأخرى التي هي مرتبة سعادة الشعوب . ولهذه الأسباب ، تقتضي الضرورة أن تعتمد بلدان امريكا الوسطى سياسات متسقة للحد من الأسلحة والمعدات الحربية ، وان تضع حدا نهائيا للاتجار بالأسلحة وألا تسمح باستفزاز أو مضايقة أي من جيراننا ، لأننا جميعا يحق لنا أن ننظم شؤوننا على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بالطريقة التي تراها شعوبنا من خلال ممارسة ارادتها السيادية . ان ندائي ، النداء الذي يوجهه شعبي وحكومتي ، هو اقامة الديمقراطية ، والتمتع التام بحقوق الانسان ، وسيادة العدالة الاجتماعية والسلم والتسامح والأخوة فيما بين شعوب امريكا الوسطى .

واذ ندرك حقيقة أن التعددية الايدولوجية ينبغي أن تكون الفلسفة التي تحفز حكوماتنا على أن تجعل التفاعل الحربيين الأفكار أمرا ممكنا للنهوض بالديمقراطية ، فان

موقفنا الداخلي يمكن أن يتمثل فقط ، على الصعيد الدولي ، في موقف ينم عن الاحترام لكفاح بلدان العالم الثالث ، هذا الكفاح الذي يلقي تعبيرا في محافل سياسية ، مثل مجموعة السبعة والسبعين وحركة عدم الانحياز . وفي هذه الحركة الأخيرة تحتفظ السلفادور بمركز المراقب ، آخذة في الاعتبار المذهب الأصلي والحقيقي الذي أدى الى تأسيس حركة عدم الانحياز . ولهذا نود أن نبقى بمنأى عن المجابهات بين الشرق والغرب بغية تيسير التقدم على طريق تنميتنا الحقيقي في الوقت الذي نعزز فيه حريتنا واستقلالنا وسيادتنا .

وما من شك في أنه حتى الآن في عام ١٩٨٢ قد اندلعت حالات النزاع وأسفرت عن انتهاكات خطيرة للسلم في العالم . وبعض هذه المنازعات ما فتئت قائمة منذ فترة طويلة ، وبعضها الآخر ظهر في الآونة الأخيرة في حالات حديثة العهد .

وبالطبع ، فإن سلوك الدولتين العظميين الرئيسيتين في علاقاتهما المتبادلة ، وكذلك فيما يتعلق بالبلدان الواقعة ضمن مناطق نفوذهما قد تركت الكثير مما هو مرجو عند ما يتعلق الأمر بالبحث عن السلم . ومثل هذه الحالات تؤدي فقط الى نزاع أكبر والى زيادة الشكوك وتصادم سباق التسلح .

ان تجربة التاريخ بالنسبة الى التعامل بين الدول تحملنا على الاعتقاد بأن ما من دولة تظل غير مبالية بالزيادة المفرطة في ترسانة الدولة المجاورة ، وان تذرعت هذه الدولة الأخيرة بادعاء وجود خطر على سلامتها . وحتى تزايد الأسلحة الى ما لانهاية لا يمكنه أن يغير من سخف هذه الحجة . ولهذا فان الفجوة التكنولوجية والاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا بد أن تسد ، لا سيما ، حينما تفتقر البلدان النامية الى الموارد المالية وموارد الاستثمار .

ولا بد أن يطرح السؤال حول ما اذا كانت هذه حاجة مشروعة بالنسبة للأمن . أما الإجابة فهي بصورة واضحة : كلا . ان دعوى الأمن المطلق ازاء دولة عظمى رئيسية تعتبر سخفا في حد ذاتها ، أو ذريعة لتنفيذ المخططات القائمة على الهيمنة . ان تصاعد الاسلحة بصورة غير منطقية يثير الاستياء بالنسبة لآثاره على البلدان الفقيرة . انه يثير قلق رجال الدولة ذوى الحكمة في تلك الشعوب التي تعيش في منطقة معينة ، ويزرع بذور الشقاق .

ان الحالات الوطنية التي تثار بطريقة ديماغوجية من الخارج والتوترات الدولية التي تشيرها السياسات المتطرفة للايد يولوجية ذات الطابع الفردى التي تنكر التعدد ، تشكل خليطا متفجرا يمكنه ، اذا لم يعالج ، أن يشعل النيران في المنطقة .

اننا ندرك أن عملية التغيير في المجتمعات تصبح حتمية على الصعيدين الوطنى والدولى ، وان الاستراتيجية التي ينبغي أن ننتهجها هي عدم مقاومة مجرى التاريخ ، بل جعل المؤسسات القائمة ملائمة للتغيير الضرورى والحتمى . ولكن اذا كنا على اقتناع راسخ ولدينا ايمان بمصير امريكا الوسطى ، يمكننا أن نتغلب على خلافاتنا حتى نعتمد ، عن طريق الاتفاق المتبادل ، أساليب لا تنطوى على التضحية بمصالحنا الحيوية ، بل تتيح التمايش في ظل الوثام في المنطقة ، آخذين في الاعتبار أن الشعوب في نهاية المطاف هي التي ستحدد مصيرها وتقرره .

في هذا السياق الحساس والمعقد أنشأت حكومات السلفادور لوستاريكا وهندوراس في سان خوسيه في كوستاريكا في ١٩ كانون الثانى /يناير ١٩٨٢ الاتحاد الديمقراطى لأمريكا الوسطى . وهذه مبادرة نبيلة ترمي الى التكامل على أساس المصير التاريخى المشترك الناتج من تطابق المثل العليا ، والتفانى الراسخ المديمقراطية والاعتراف بالتكافل الاجتماعى والاقتصادى لشعوبنا ، والارادة الحازمة في التسوية المنسقة — وعلى أساس التضامن — للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيق بمنطقة أمريكا الوسطى .

نود أن نعرب عن خيبة أملنا ازاء نتائج المؤتمر العالمى الأخير المعنى بنزع السلاح الذى عالج بصورة خاصة مشاكل الأسلحة النووية والأخطار التي تنطوى عليها في المرحلة

التاريخية الراهنة . ان الشعوب في كافة أرجاء العالم - وان كانت اتخذت موقفاً أشد فسي بعض المناطق - قد أعربت عن التزامها بالسلم ورفضها أية مجابهة ذرية مهما كانت محدودة . ان الأحداث الأخيرة في لبنان والمذابح المقيتة في مخيمات اللاجئين تشكل دعوة واضحة الى أن نلتمس ، عن طريق صيغ سياسية جديدة ، التوصل الى اتفاق دائم وعادل للمشكلة الفلسطينية التي لا تزال تشكل جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي . ان الافتقار الى حلول شاملة في الشرق الأوسط يشكل تهديداً دائماً للسلم العالمي . اننا نعتقد أن مقترحات الرئيس ريغان التي أعلنت في الأول من ايلول / سبتمبر تستهدف ، بحق ، التوصل الى صيغة عملية وعادلة . وما من شك أنه بسبب تأثير الولايات المتحدة على الأحداث المتصلة بالنزاع العربي - الاسرائيلي ، فان مبادرة رئيس الولايات المتحدة تمثل خطوة صوب حل المشكلة ، وبالتالي تمثل خطوة صوب احلال السلم في الشرق الأوسط . ان هذه المبادرة تتماشى أيضاً مع كامب ديفيد روحاً ونصاً . ونظراً لهذه الظروف لا يمكننا الا أن نشيد بهذا الاقتراح الحميد الذي يمضي في الاتجاه الصحيح .

لست في حاجة لأن أكرر أن بلادى تدين الحصول على الأراضي بالقوة ، بغض النظر عن الأسلوب المستخدم تحقيقاً لهذا الغرض . ولكننا نعتقد أيضاً أن الوجود الرسمي لدولة اسرائيل يجب أن يعترف به كما يجب أن يعترف ايضاً بحقها في العيش بمنأى عن جميع الأخطار والضغوط داخل حدودها . وهذا مطمح مشروع . ان ذلك ينطبق بالمثل على طموح الشعب الفلسطيني في انشاء دولته .

يجب علينا أيضاً أن نشير الى مسألة لبنان ، إذ أنه بعد المحنة التي حلت بتلك الأمة يتعين على المجتمع الدولي ان يتأكد من تمتع لبنان بالسيادة كاملة ، وأن تزال من أراضيه جميع القوات العسكرية الأجنبية ، بغض النظر عن ذريعة بقائها . وكبلد مستقل ، ينبغي للبنان أن يستعيد كامل السيطرة والولاية على أراضيه . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن يتاح للبنان ممارسة جميع خصائص الدولة السيادية ، بحيث يتمكن من رفض التدخل أو الاحتلال الأجنبي . ان السلفادور التي لا تسمح ، ولن تسمح أبداً ، بتدخل قوات أجنبية في أراضيتها ، تؤيد أية مبادرة دولية تستهدف تمكين لبنان بصفته دولة مستقلة وحررة ، من ارساء وحدته السياسية وسلامته الإقليمية .

ان جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة يتضمن ، مرة أخرى ، مسألة قبرص التي تم تداولها لعدة سنوات . ولذلك ، فان المجتمع الدولي قلق بحق ازاء التوصل الى اتفاق نهائي . لقد احادنا علما بارتياح بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وبمساعيه الحميدة من أجل النهوض بالمحادثات بين الطائفتين ، وهي وسيلة لا تزال تشكل أفضل واسطة لحل المشكلة بطريقة متضافرة . ويجب علينا أن نعترف في هذه الحالة بأن قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص قد نفذت تماما مهمتها الأساسية في حفظ وصيانة المناخ الضروري للهدوء السياسي ، بحيث يمكن للمحادثات بين الطائفتين القبرصية والتركية أن تكون ناجحة .

نود أيضا أن نعرب عن قلقنا بشأن الحرب المستمرة بين ايران والعراق . ان هذا النزاع الدولي قد بين عجز الأمم المتحدة .

ولولم نكن نعرف أن مجلس الأمن قد ناقش المسألة ، وأن الأمانة قد اضطلعت بجهـود
مجددة لحل النزاع بوسائل سلمية ، لظننا أن كامل الجهد المنصوص عليه في ميثاق
المنظمة لانتهاء النزاعات الدولية ، أصبح حبرا على ورق . الى متى ستستمر الحرب بين هاتين
الدولتين دون قيام المجتمع الدولي بوضع حد لها . ما من شك في أن سلوك هاتين الدولتين
قد ساهم في تعزيز التشكيك في هذه المنظمة .

وما زالت أفغانستان مصدرا للتوتر بالنسبة للمجتمع الدولي . وطالما ظل الشعب الأفغاني
محروما من تقرير مصيره بمنأى عن التدخل الصارخ الذى يتجلى في وجود حوالي مائة ألف جنـدى
سوفياتي ، مما يشكل انتهاكا للمبادئ الأساسية جدا لميثاق المنظمة ، فان الحل السياسي
العادل لن يتأتى .

ولتلك الحالة نظيرها المتمثل في احتلال القوات الفيتنامية لكمبوتشيا ، وهو الاحتلال
الذى أدى الى تردى جهود السلم في كامل منطقة جنوب شرقي آسيا . وفي هذه الحالة الشاذة ،
لا بد من التماس اتفاق في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، فان انسحاب
القوات الأجنبية شرط مسبق ، لأن الأمم المتحدة أنشئت على وجه الدقة لمنع هذه الانتهاكات
الجسيمة للسلم والأمن الدوليين .

ان السلفادور تدين بأشد لهجة التمييز العنصرى الذى أصبح ممارسة معهودة لحكومة
جنوب افريقيا . ولقد أدان ضمير العالم الفصل العنصرى ، الذى هو النقيض الصارخ لكل المشاعر
الانسانية ، ولذلك فانه لا يمكن التوفيق بينه وبين قيم الانصاف والتعايش في ظل الوباء . وهو
حلقة في سلسلة الأسباب الكامنة وراء اندلاع العنف من حين لآخر ، الأمر الذى يمثل دليلا على
الاحتجاج والتمرد على حالة مجحفة بصورة جلية . ولهذا علينا أن نواصل التعاون مع الجهود التي
تضطلع بها الأمم المتحدة لكي تحترم جنوب افريقيا المعايير المدرجة في ميثاقها والمقبولة عالميا .
والمسألة الأخرى المتصلة بالجنوب الافريقي تتعلق بسلك جنوب افريقيا في ناميبيا . ان
المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة قد أرسى اطارا لحل يتيح لنا ميبيا أن تحقق استقلالها .

وقد تمكنت جنوب افريقيا حتى اليوم ، بواسطة الخداع ، من تفويض التسوية السلمية ، مواصلة بذلك احتلالها غير المشروع للاقليم . وأكثر من ذلك فان هذا الاقليم قد استخدم كنقطة انطلاق لشحن أعمال عدوان مستمرة . ومن ثم ، لا بد من مضاعفة الجهود لازالة كافة العقبات وتحقيق تحرير ناميبيا على وجه السرعة ، وبذلك نقضي على مصدر آخر للتوتر يسم العلاقات الدولية ، بما فيها العلاقات بين الشرق والغرب .

وعلى المستوى العالمي ، ستظل الأمم المتحدة الاداة الملائمة لمعالجة الأزمات وانها المنازعات ، اذا تمنا بتجديد ايماننا بها بطريقة جماعية . ولكن ينبغي ألا يساء استخدام أجهزتها المؤسسية لتمويلها لخدمة أغراض دعائية لفائدة مصالح مثوية ، ان أن هذا العمل لن يستهدف حل المشاكل ، بل يستهدف احداث تأثير مؤقت على الرأي العام .

ومع هذا ، فان الخطر على الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة ، يتعاظم عندما تقطن اختصاصا في الشؤون الداخلية للدول ، لمجرد أن هذه الوسائل تتصل باتجاهات ايدولوجية . وفي تلك الحالة ، فان التأثير الممكن للمنظمة سيشكل عقبة تعرقل التغلب على المشاكل التي ينبغي أن يكون حلها ، بسبب سماتها وطابعها ، متروكا لشعب البلد الذي يعرف حالته أكثر مما يعرفها غيره . ان اضعاف طابع دولي على حالة وطنية عمل مفتعل ، يصطدم بمبدأ أساسي ، وهو مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها . ولا حاجة بي الى القول أن المصالح الساعية الى التدخل ، ان تضفي على هذه الحالات ذلك الطابع المصطنع ، انما تنتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى .

وأنتقل الان الى مسألة أخرى ، وهي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الذي أوشك على نهايته . وقد كان نمونجا للتفاوض الذي ينم عن الصبر في محاولة للتوفيق بين مصالح تتنوع تنوعا كبيرا . ولذلك السبب وحده ، من المنطقي أن نقول انه لا يمكن ارضاء كل دولة ارضاء تاما . فالى أى مدى جرى التعبير عن التوقعات المشروعة في النص النهائي الذي تم اعتماده الان ؟ اننا نرى أن هذا هو السؤال الذي تطرحه جميع الدول على نفسها . وسيعتمد على ردها

مصير الاتفاقية الجديدة لقانون البحار ، وهي صك دولي ينظم القواعد والقوانين الخاصة بالبحار ، بما فيها قاع البحار . ويظهر التصويت الذي جرى في ٣٠ نيسان/ابريل من هذا العام ، ان هذا الصك الدولي يحظى بقبول واسع النطاق .

السلم والتنمية : هاتان هما الكلمتان الرئيسيتان . ان المنازعات الاقتصادية مثل المجابهة بين الشمال والجنوب تؤثر على العلاقات الدولية كما تؤثر عليها بغير التوتر السياسي . وفي ذلك السياق ، فاننا جميعا نعلم ان الجمعية العامة قد درست من جديد مسألة المفاوضات العالمية الشاملة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة ، كما فعلت في دورتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين ، دون احراز تقدم . ولا أعتقد انه ينبغي لنا أن نضيع الوقت عبثا في تحديد المسؤولية عن عدم احراز التقدم . بل يجب علينا بالأحرى أن نؤكد على ضرورة الخروج من هذا المأزق الذي يلحق ضررا بالغا بالعلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

ان أسرة الامريكيتين العظيمة قد قدمت هذا العام مثلين رائعين على التضامن ، وأود أن أنوه بهما بسبب المغزى الكبير الذي ينطوى عليه العمل المتزامن المشترك مما يبشر بقدوم الأيام الأفضل التي حلم بها المحرر سيمون بوليفار . وأشير ، بتسلسل زمني ، الى المساندة القيمة الجياشة بالعواطف ، والتي تتسم مع هذا بطابع موضوعي ، التي حظيت بها عطية اعضاء الطابع الديمقراطي في السلفادور من الأغلبية الساحقة من البلدان الشقيقة في امريكا اللاتينية ، التي التقت في اجتماع منظمة الدول الامريكية الذي انعقد في كاستريس بسانت لوسيا . وبفضل هذا الدعم الى حد كبير ، تحولت الانتخابات التي أجريت في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام في فكرة مثالية الى واقع ملموس .

والدليل الآخر للتضامن في منطقتنا كان لصالح جمهورية الأرجنتين الشقيقة بسبب استمرار العنيد للاستعمار العتيق . وأشير الى ما وقع في جزر ماليفيناس . ان حكومة بلادي تساند آمال الأرجنتين في الممارسة الكاملة للسيادة على هذه الجزر ليس فقط على أساس التضامن في منطقتنا أو على أساس القانون بل كذلك على أساس المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وتمشيا مع هذه المبادئ ، أيدت السلفادور وتؤيد وسوف تؤيد عطية تصفية الاستعمار في كل مكان في العالم . وان السلفادور ان تعيد تأكيد التزامها بالسلام ، تحث الأطراف المعنية على السعي من خلال القانون الدولي لايجاد الوسائل الكفيلة بانهاء هذا الصراع وبخاصة بالالتجاء الى المفاوضات .

واليوم فاننا نحتفل باكتشاف أمريكا . وبغض النظر عن الجدل وأساطير أو خرافات " التاريخ الشعبي " المتعلقة بتحديد من هو البحار الأول الذي شهد الساحل الأمريكي ؛ فالحقيقة هي أن كولومبوس وأسبانيا يمثلان رمزا هو : رمز ايمان وسالة رجل ، رمز ايمان وشجاعة ملكة . وكما كان الحال بالنسبة لشعوب الماضي ، فان شعوب اليوم تشهد ما أثر لا تصدق ؛ لا تقل شأننا عن الملاحم العظيمة التي سجلها التاريخ ونقلها .

بيد انه من المخجل أن شعوب اليوم كما كان الحال بالنسبة للشعوب في الماضي لا تزال تشهد بقايا الاستعمار التي تتحدى تيار التاريخ والاستفزاز والهيمنة والعدوان والاستغلال . وبينما من الصحيح أن البشرية قد أحرزت تقدما تقنيا كبيرا في تنظيمها وتدابيرها ومطامحها ونفسياتها ، يبقى شيء يربطها بالانسانية التي كانت تعيش في الكهوف .

فمن الضروري أن نعمل لكي تتسق تنميتنا التكنولوجية مع تنميتنا الاجتماعية ولكي تتسق تنميتنا الاجتماعية مع تنميتنا التكنولوجية .

ومن الضروري أن نبتعد عن هذه التناقضات السخيفة للبشرية التي لم تتغير كثيرا على ما كانت عليه في العصر الحجري ، بظهور تكنولوجيا انتقلت بوسائل الحرب الى عالم الفضاء الخارجي .

ويتعين على البشرية أن تتعرف على الخطوات الزائفة التي تقودنا الى حافة الهاوية .
ويتعين علينا أن نذكر أن انتصارات السلام أسمى وأجدي من انتصارات الحرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتحدث التالي هو السيد سليم أحمد
سليم وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة والرئيس السابق للجمعية العامة ويسعدني أن أعطيه
الكلمة .

السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد
الرئيس ، أود أن استهل بياني بأن أقدم اليكم أخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة .
ان تلك اشادة تستحقها بلادكم ، وأنتم شخصيا . وما يطلع الصدر ان نلاحظ انه في هذا الوقت
العصيب الذي تواجه فيه الأمم المتحدة تجارب قاسية بزيادة التوترات والصراعات والمشكلات
الاقتصادية ، يعهد أعضاء هذه المنظمة بمهمة قيادتنا أثناء هذا الدرب الصعب لرجل دولة نزيه
مقدر .

واسمحوا لي كذلك أن أشيد بسلفكم السفير عصمت كتاني الذي رأس الدورة السادسة
والثلاثين للجمعية العامة بكفاءة وكرامة وحكمة .

لقد سجلنا بالتقدير الجهود الطيبة التي يبذلها دائما السيد خافيير بيريز دي كويرار
في اعادة تأكيد سلطة هذه المنظمة ووضعها في خدمة الأمم في أوقات الصراع . وان نقدم ترحيبا
رسميا وتهاني طيبة الى الأمين العام لانتخابه لهذا المنصب ، اسمحوا لي أن أتعهد بتعاون
بلادى تعاوننا تاما معه في السنوات القادمة .

منذ الدورة الماضية نجد أن المجتمع الدولي ، ولاسيما هذه المنظمة ، قد واجه أوقاتا
عصيبة وقضايا تنطوي على تحديات وشهد العالم بهلع المذابح في لبنان ووقفنا بلا حول أو قوة
ازاء صراع فوكلاند وماليناس الى مواجهة سلحة راح ضحيتها كثيرون . ويكاد أن يكون هنالك
احساس خفي بالاستسلام واليأس ازاء مواصلة نظام الفصل العنصرى الأساليب الوحشية لاخضاع

الشعب في جنوب افريقيا . ولا يزال شعب ناميبيا يخضع للاحتلال غير الشرعي من جانب جنوب افريقيا العنصرية ، كما أن الوصول الى نهاية للحرب المؤسفة بين ايران والعراق لا يزال أمرا بعيدا عن مناخنا .

ولا يزال نشهد اليوم واحدة من أكثر الفترات العصيبة في فترة ما بعد الحرب . ان التوازن الحساس الذي وضعناه بشن الأنف بعد سنوات عديدة من خلال عطية الحوار الدولي والانفراج قد حل محله التوتر والمواجهة . كما أن تدابير تسوية المنازعات التي أوجدناها بعد عناء وجهد كبيرين لم يعد لها تأثير تقريبا على مسار العلاقات الدولية . واليوم ، نجد أن التوترات تسود جميع مناطق العالم كما أصبحت المواجهة واللجوء السافر الى القوة من الوسائل الشائعة لتسوية المنازعات . ان المسألة الأساسية هي ما اذا كان من الممكن تحقيق السلم والأمن في مناخ يشيع فيه الطغى الحقيقي من أن لا يلقي الخروج على القانون عقابا من المجتمع الدولي أو — وهذا أسوأ — من أن يقابل من أعضاء هذه المنظمة بالقبول والرضوخ .

ويبدو أن سياسات القوة التي تذكرنا بفترة الحرب الباردة تعود اليها زاحفة مرة أخرى ، وتسم بالتالي المناخ السياسي الدولي . ونتيجة لذلك ، فان التوافق العالمي الشامل في الآراء الذي تطور بشأن مختلف مشاكل العالم قد أهمل نتيجة لهذه العودة الى سياسات الحرب الباردة . ولا تزال هناك مشكلات دائمة في مختلف بقاع العالم تستعصي على الحل ، كما ظهرت مواقف أزمت جديدة كثيرة .

ان السلام عطية مدروسة . ومن أجل تحقيق السلام يجب علينا أن نسلك سبيلا واضحا مدروسا يتسم بالعزم والتصميم سعيا للوصول الى حلول للصراعات القائمة ولدفع أخطار الصراعات الجديدة . ولكننا لا نستطيع ذلك الا اذا كان عزمنا لا يلين أو كانت ارادتنا لا تكل . لا يمكننا أن نقوم بذلك ما لم نظل أوفياء للمثل العليا لميثاق هذه المنظمة وأن نكون على استعداد لاتاحة الفرصة لها في مجال التطبيق . وبالنسبة الى الدول الأعضاء فانها سوف تنال من الهدف الأساسي لتوقيعها على الميثاق اذا قامت من ناحية برفع لواء المثل العليا للميثاق من جهة ثم اتباع سياسات ترمي الى تقويضها من جهة أخرى .

ان الفصل العنصرى يشكل عد وانا مستمرا ضد شعب جنوب افريقيا ، وتهديدا خطيرا
للمسلم والأمن الدوليين . وانه لحقيقة واقعة ان الفصل العنصرى ليس شيئا لا يقهر . لكن الكفاح
من أجل القضاء عليه يحبطه التأييد المباشر أو غير المباشر الذى يتلقاه نظام الفصل العنصرى
من بعض أعضاء هذه المنظمة . وهؤلاء الأعضاء - مع ذلك - يزيدون من تعاونهم مع ذلك النظام
وتأييدهم له . ونحن لا نحتاج الى أن نعيد حصر عدد المرات التى منع فيها المجتمع الدولى
من اتخاذ اجراء بسبب استخدام حق النقض . ونحن لسنا فى حاجة الى أن نذكر الجمعية بأن
مسألة فرض العقوبات الشاملة ضد هذا النظام لا تزال مجمدة ، لا لشيء الا لعدم رغبة بعض الأعضاء
الدائمين فى مجلس الأمن فى أن يحدوها بجدية . كما اننا لسنا بحاجة الى أن نوضح كل مجالات
التعاون الاقتصادى والسياسى فضلا عن العسكرى .

وما يؤسف له ، ان هذه العقوبات التى وضعت فى طريق النضال من أجل الحرية فى
جنوب افريقيا ، كان لها أثرها الفعال فى تعزيز نظام الفصل العنصرى بل وجعله أقل انصياعا
الى العقل والمنطق ؛ وأكثر تحديا للرأى العام العالمى . أما الأثر الشامل فهو احباط الوسائل
السلمية التى ترمي الى القضاء على آفة الفصل العنصرى . وعندما تغلق الأبواب فى وجه الوسائل
السلمية ، فلن يتبقى أمام المناضلين من أجل الحرية من خيار سوى اللجوء الى المقاومة المسلحة .
والرسالة التى تأتى واضحة وعالية من أرض الفصل العنصرى ، هي أن شعب تلك الأرض التعيسة
على استعداد لبذل أقصى التضحيات للحصول على حريته ، ومن أجل استعادة كرامته . وبالتفاق
مع بقية افريقيا ، نؤكد من جديد تأييدنا لشعب جنوب افريقيا وتضامننا معه ، ونؤكد من جديد
يقيننا بأن المجتمع الدولى يمكنه أن يسهم اسهاما هاما فى هذا النضال ، اذا ما تحمل مسؤوليته
السلمية ، واذا ما اتخذ التدابير المناسبة بموجب الفصل السابع من الميثاق .

اليوم ، بعد عقدين تقريبا منذ أن انتهت هذه الهيئة تفويض جنوب افريقيا ، واضطلعت
بالمسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم مازال شعب ناميبيا محروما من أهم حقوقه الانسانية الأساسية .
وانه لتسجيل مؤسف للأحداث الخاصة بكفاءة الأمم المتحدة أن تواصل ناميبيا الخضوع للعنصرية

والاستعمار والمعاناة البشرية ، إذ أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لذلك الاقليم الدولي ليس سوى انتهاك صارخ للقانون الدولي ، ويشكل اهانة للضمير العالمي وللكرامة الأساسية للبشرية .

ان نظام الفصل العنصرى له سجل فريد في اهانة الرأى العام الدولي . ففي داخل ناميبيا ، يطلق العنان لنظام للرعب ضد شعب هذا الاقليم الدولي ، ولا سيما ضد قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومقاتليها الأبطال . ولقد كان هذا النظام مشغولا أيضا بايجاد الوكلاء الداخليين ، محاولا تسهيل فرض حل استعماري جديد لهذه المشكلة .

ومن ناحية أخرى ، تقوم جنوب افريقيا بحملة منظمة لزعزعة الاستقرار في الدول الافريقية المجاورة . واستخدام الاقليم الدولي لناميبيا كمنطقة لشن الحملات ، ارتكبت مرارا وتكرارا أعمال عدوان سافرة ضد جمهورية أنغولا الشعبية . وفي قيامها بهذا العمل ، تلحق الأضرار بالحياة والممتلكات وتدمرها . وقد كان الأطفال والنساء وغيرهم من المدنيين الأبرياء الضحايا الدائمين لهذه الحملات . ومنذ أكثر من عام الآن تقوم باحتلال أجزاء من جنوب أنغولا ، على الرغم من الاحتجاج والادانة الدوليين . ان زامبيا وزمبابوى وموزامبيق كانت أيضا موضع عدوان ، بينما لا يزال نظام الفصل العنصرى يفرض ضغوطه على بوتسوانا ، ويقوم بالتخريب ضد ملكة ليسوتو . وقامت جنوب افريقيا كجزء من تأمرها ضد هذه الدول الافريقية بتدريب المرتزقة وتمويلهم وتوفير المعدات لهم ، لاشاعة عدم الاستقرار في بعض من هذه الدول . وكل هذه الأعمال تشكل تهديدا واضحا لأمن المنطقة واستقرارها ، بما ينطوى على آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين ولا يمكن تجاهل ذلك الا على حساب تعرضنا الجماعي للخطر .

ان المفاوضات الخاصة بمسألة ناميبيا قد أصبحت ملحمة لخيبة الأمل والاحباط ، فعندما كانت هناك بادرة أمل لبزوغ ضوء في نهاية الأمر ، تم النيل منها وتبديدها عن طريق مطالبات جديدة وغير مقبولة في عملية التفاوض . وعندما شرعنا في هذه المفاوضات التي ترمي الى التوصل الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، كنا نرى أولا : أن يبقى قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو

(السيد سليم ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

الأساس لتحقيق استقلال ناميبيا ومن ثم لا بد من تطبيقه دون تأخير ؛ ثانيا ، ان فريق الاتصال الغربي ، الذي وضع خطة استقلال ناميبيا ، في الأصل ، بناء على مبادرته الدبلوماسية ، والذي يشكل قوة ضغط كبيرة على جنوب افريقيا ، عليه مسؤولية خروج هذه الخطة الى حيز التنفيذ ؛ وثالثا ، ينبغي التأكيد على الدور الرئيسي لهذه المنظمة في العمل من أجل استقلال هذا الاقليم .

وعلى مر الشهور القليلة الماضية أجرت دول المواجهة ، وسواو ونيجيريا مشاورات بناءة مع فريق الاتصال الغربي ، فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويؤسفنا ، انه بينما تم احراز بعض التقدم ، فان بعض القضايا ما زالت معلقة . لكن العقبة الرئيسية تظل متمثلة في تعنت نظام جنوب افريقيا ، وما يؤسف له ان هذا التحدي من جانب سلطات جنوب افريقيا ، قد ساعده ان أقحمت في عطية المفاوضات قضية خارجة عنها .

وهكذا ، فانه من دواعي الأسف العميق ، أن تثار قضية لا أساس لها كي تفرض صعوبة ، ان محاولة ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا تشكل خطرا كبيرا ، يتمثل في الخروج بالعطية كلها عن طريقها السليم . ان حقيقة ان مفهوم الربط هذا يسمى الآن بنظرية التوازي لا تغير ، بأي حال من الأحوال جوهر هذه السياسة . وقد أوضحنا أن هذه القضية هي ضد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا ، وتمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . وقد أعاد تأكيد هذا الموقف مرة أخرى رؤساء دول وحكومات دول خط المواجهة ، ورئيس سواو في بيانهم الذي صدر في قمة لوساكا في الرابع من أيلول / سبتمبر من هذا العام . وعند ما تبحث الجهود المضنية التي بذلها كل من يعينهم هذا الأمر بغية التوصل الى حل على أساس التفاوض لهذه المشكلة التي تبدت وعصية ، يكون من المحزن حقا اذا ما قوضت هذه الجهود في النهاية بسبب الاصرار على أن تقحم في المفاوضات قضية غريبة تماما عن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي هذا الشأن ، يثلج صدورنا البيان الواضح الذي ألقاه وزير خارجية

فرنسا السيد كلود شيسون ؛ في مؤتمره الصحفي بدار السلام بالأمس ، أوضح أن فرنسا ترفض
سألة الربط هذه .

ان حرية الشعوب والبلدان واستقلالها ميدان نعتبرهما مقدسين ، وتمشيا مع هذه
السياسة ، فقد أيدنا حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال وسوف نستمر نسي
ذلك . وهو حق متأصل في ميثاق هذه المنظمة وفي ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وهكذا ،
بينما نسعى لايجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية ، ستواصل بلادى الاسترشاد بالتزامها بهذه
المبادئ .

هناك مثال مأسوي آخر للتدليل على عجز المجتمع الدولي يتمثل في الموقف في لبنان ان المأساة الدائرة هناك بما لها من آثار على سيادة ووحدة الأمة وحقوق الانسان الأساسية للبنانيين والفلسطينيين ، تهدد بجزر المنطقة بأسرها الى مواجهة شاملة . ان احتلال اسرائيل للبنان والحرب الوحشية التي وجهتها ضد الفلسطينيين وحصار بيروت والمذابح التي وقعت في صبرا وشاتيلا تعتبر دلالة واضحة على تدهور الموقف في المنطقة . لقد قامت اسرائيل بغزو أراضي دولة ذات سيادة عضو في هذه المنظمة وما زالت تواصل احتلالها لها . وهي تتحمل المسؤولية عن قتل الفلسطينيين من الأطفال والنساء . وربما لا يمكن للمرء أن يعبر بصورة سليمة عن المعاناة والمهانة والعذاب التي يتعرض لها أولئك الذين أفلتوا من المذبحة وما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال الاسرائيلي .

اننا نشيد بالشعبين اللبناني والفلسطيني على بطولتهما وصدودهما . اننا نشيد بالتضحيات التي قد ماها من أجل الحفاظ على كرامتهما ، ومن أجل النضال لاعمال الحق والعدل ، كما نشيد بمنظمة التحرير الفلسطينية التي قامت في فترة الأزمة العصيبة هذه ، بالتدليل على شجاعتها البارزة وتقديرها للمسؤولية .

تؤكد تنزانيا من جديد ايمانها الراسخ بأن استعادة السلم والأمن لن يتأتى من خلال سياسات المخاطرات العسكرية من قبل اسرائيل ، ولكن من خلال تعزيز الصفات الأساسية للسلم . ان السلم الدائم العادل يعتمد على تمتع شعب فلسطين بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به . ان الاستيلاء على أراضي الغير ، بالقوة ، أمر غير مقبول ، ومن ثم فان اسرائيل ينبغي عليها أن تنسحب من كافة الأراضي التي احتلتها . وتمشيا مع هذا المبدأ ينبغي أن تؤكد أن احترام السيادة الاقليمية لكل دول المنطقة ، هو شرط ضروري للتوصل الى حل عملي عادل دائم لهذه المشكلة*.

ان الحرب بين العراق وايران لا تزال تعتبر أمرا يثير قلقا كبيرا لبلادي . ونحن نأسف لحقيقة أن هذين البلدين الجارين من بلدان عدم الانحياز مازالتا في حرب لا نهاية لها ، تسببت في احداث خسائر كبيرة ، وأتت بدمار كبير للممتلكات - ان بلادي أيدت بقوة وسوف تواصل تأييد جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ، وحركة بلدان عدم الانحياز

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيبي (مالي)

والمؤتمر الاسلامي ، فضلا عن تأييد جهود تلك البلدان التي تسعى فرادى من أجل التوصل الى حل سلمي سريع ودائم لهذا الصراع . وفي هذا المجال نسجل بالتقدير الجهود الهائلة التي قام بها الرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز . ومن هنا فاننا نجد مرة أخرى نداءنا لطرفي هذا النزاع بأن يتوصلا عن طريق التفاوض لوضع نهاية للصراع الدائر حاليا .

لقد أعربنا في العام الماضي عن تفاؤلنا بشأن الموقف في قبرص . ان الدفعة التي أنعشت المباحثات بين الطائفتين والمتمثلة في التقدم بمقترحات شاملة تتضمن حلا لكافة الجوانب الاقليمية والدستورية للمشكلة ، تبدو أنها قد انقشعت لسوء الحظ . ان استمرار هذه المشكلة لا يزال يضع هذه الدولة الممزقة في حالة تمزق أكبر . ان وفد بلادي سوف يواصل تأييد الجهود التي ترمي الى تعزيز الحوار والتوصل الى اطار سياسي لحل المشكلة . وما زلنا نأمل في أن أطراف هذا النزاع سوف تدلل على رغبتها الحقيقية في التعاون الكامل مع ممثلي الأمين العام في التوصل الى اطار مقبول من الطائفتين لوضع نهاية لهذه المأساة عن طريق استعادة وحدة البلاد ، فضلا عن الحفاظ على سيادة واستقلال وعدم انحياز تلك الدولة .

تؤيد تنزانيا الجهود النبيلة لشعب كوريا نحو إعادة التوحيد السلمي لبلادي . اننا في الوقت نفسه نعتقد اعتقادا راسخا بأن انسحاب كل القوات الأجنبية من المنطقة سوف يكون خطوة هامة لبدء الحوار بين شطري كوريا بهدف إعادة التوحيد السلمي لهذا البلد في نهاية المطاف .

وفي كل من أفغانستان وكمبوتشيا يتعين بذل جهود متضافرة من جانبنا لتسوية المشكلات المتبقية على أساس احترام مبادئ السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهاتين الدولتين . ان القيام بذلك يتطلب ، مع ذلك أن تكون هناك رغبة من قبل الجميع لوضع اطار سياسي يمكن على أساسه إيجاد حل لهاتين المشكلتين . ومن ناحيتنا فسوف نواصل تأييد المبادرات التي ترمي الى التوصل الى طريق سياسي من أجل تسويتها النهائية .

اننا ننظر بخيبة أمل عميقة الى عقم العديد من مفاوضات نزع السلاح التي تمت حتى الآن . ان الدورة الاستثنائية الأخيرة الخاصة بنزع السلاح أثارت خيبة أملنا بدرجة كبيرة . فقد عكست الاتجاه بعيدا عن اقتفاء طريق نزع السلاح الجاد . ان سباق التسلح لم يتم الحد

منه ، بل لقد أعطى دفعة قوية جديدة . ان سياسات القوة تهدد بالقضاء على الوفاق الهش حيث ان الاستعدادات للحرب مستمرة والأسلحة يتم تحسينها ، وهناك أيضا أسلحة متطورة يتم انتاجها في كل يوم ، وقد بلغت الميزانيات العسكرية حذودا قياسية . ومفاهيم الحرب النووية المحدودة ، وما نطلق عليه الأمن المعزز على أساس التفوق النووي يبداً وانها تؤدى الى النيل من المناخ الضروري للسعي من اجل السلم عن طريق نزع السلاح ، الذى يعتبر حجر الأساس في كل المفاوضات . وخلاصة القول ، فان شبح الدمار الشامل يلاحق العالم لأن الموقف الدولى يهيم امكانيات وقوع مواجهة عالمية .

ان سياسات القوة جعلت الدول تعيش بصورة خطيرة أسيرة احساس بعدم الأمن ، وقد أدى هذا بدوره الى دفع عجلة السباق من أجل الحصول على أسلحة أكثر . ومن ثم فاننا نحتاج الى أسلوب شجاع جديد للخروج من هذه الدائرة المفرغة . وفي هذه الممارسة ينبغي ان نعطي أولوية لنزع السلاح النووى ، لأن الأسلحة النووية هي التي تشكل التهديد المباشر لوجود البشرية بأسرها .

وبالقرب من قارتنا افريقيا نجد أن المحيط الهندى الذى قامت هذه الجمعية منذ أكثر من عشر سنوات ، باعتماد اعلان لتخليص هذه المنطقة من المنافسة العسكرية . الا أن الأحداث تجرى في عكس هذا الاتجاه تماما . فلقد زادت الدول المتصارعة من الصبغة العسكرية للمحيط الهندى .

وعلى عكس رغبة الدول الساحلية وغير الساحلية في تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، يجرى اقامة قواعد عسكرية أجنبية جديدة وادخال السفن الحربية والنوية الى هذه المنطقة . ان الوجود العسكرى الأجنبي المتزايد وتنافس الدول الكبرى يعرض للخطر سلم بلدان منطقة المحيط الهندى . لقد رأينا التعويق الذى نأسف له ، من قبل بعض الدول لعقد مؤتمر بشأن المحيط الهندى . وهدعونا هذا الموقف لأن نقوم باتخاذ اجراء لذلك نحن نعتقد الآن أكثر من أى وقت مضى بأنه من الضرورى عقد المؤتمر الخاص بالمحيط الهندى .

وبالنسبة لشعب فقير فان السلم والأمن يعنى توفير المزيد من الغذاء والماوى والأمان من هيلات التخلف الاقتصادى . ذلك لأننا نجد أن سباق التسلح يستنفد العديد من الموارد

النادرة والقوى البشرية ، في الوقت الذي تعيش فيه غالبية شعوب العالم في فقر مدقع ، ومن هنا يعتقد وفد بلادي أن هذين الأمرين مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا . فمن ناحية هناك ارتباط بين الانفاق المفرط على الأسلحة والحاجة الى التنمية الاقتصادية ، ومن الناحية الأخرى ، هناك ارتباط بين الشعور بعدم الأمن الذي تمثله هذه الأسلحة ، ونفس هذا الشعور الذي تؤدي اليه أيضا عملية التخلف الاقتصادي .

لذلك في بحثنا لهذه العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية نجد أن هناك حاجة ماسة الى كفاءة نزع السلاح الذي يسهم اسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ، ولا سيما اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعترف بخطورة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تزداد عمقا . ان التدابير قصيرة الأجل التي تتخذها بعض الدول المتقدمة في محاولة منها لحفز الانعاش الاقتصادي العالمي ، لم تأت بالنتائج المرجوة . ان الحاجة الماسة لاتخاذ أسلوب أكثر واقعية من أجل القضاء على الخلل الهيكلي الذي يتسم به النظام الاقتصادي الدولي الحالي المجحف ، هي أمر بديهي لا يحتاج الى ايضاح .

ورغم أن أثر تدهور الموقف الاقصادى العالمى تشعر به البلدان المتقدمة النمو بصورة متزايدة ، فان البلدان النامية هي التي ما تزال تحمل عبء هذه الأزمة نظرا لتعرض اقتصاداتها الفقيرة للظروف الخارجية غير المواتية . وان هذه الظروف التي هي هيكلية في حد ذاتها ، تزداد سوءا بسبب تدابير التكيف التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو من جانب واحد دون الاهتمام الواجب بآثارها السلبية على اقتصادات البلدان النامية . وبالتالي ، فاننا نجد ، على سبيل المثال ، أن التدابير الحمائية ضد المواد الخام والسلع المصنعة التي تصدرها البلدان النامية قد أدت الى استمرار تدهور معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية . ويواجه العديد من البلدان النامية مشكلات حادة في موازين مدفوعاتها . ولكن المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي أنشئت لتناول مثل هذه المشكلات تبين أنها غير حساسة بالنسبة للاحتياجات الانمائية للعالم الثالث .

لا يمكن أن يكون التكافل بين الدول الا اذا فائدة متبادلة لكل البلدان اذا اعترفنا أيضا بالحاجة العاسة الى أن نعمل بصورة جماعية في سعينا من أجل التوصل الى حلول ملائمة للمشكلات الاقتصادية العالمية . ولكن المجتمع الدولي لا ينقصه الاعتراف بالحاجة الى العمل الجماعي بشأن هذه المشكلات الاقتصادية العالمية . ان هذه الجمعية العامة ، عن طريق قراراتها واعلاناتها العديدة ، قد ناشدت بصورة متكررة كل أعضاء هذه المنظمة أن تجرى مفاوضات مجددة بغية تنفيذ أهداف وأغراض النظام الاقصادى الدولي الجديد . وان القرار ١٣٨/٣٤ بشأن الشروع في المفاوضات العالمية الشاملة بشأن التعاون الاقصادى الدولي من أجل التنمية ما يزال هو أفضل اطار للمعالجة الشاملة ، المتناسكة والمتكاملة للموضوعات المتداخلة في مجال المواد الخام ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والنقد والتمويل .

وحتى اذا كنت أبدا ومكررا ما قيل ، يجب أن يؤكد أن ما ينقصنا هو الارادة السياسية الضرورية ، وبصفة خاصة من جانب بعض البلدان النامية ، لترجمة رغبات المجتمع الدولي الى عمل واجراءات ملموسة . ومما يخيب الأمل أن نلاحظ أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تصر على ظروف معينة ما فتئت تعطل هذه المفاوضات العالمية الشاملة التي نرجوها . ونود

لذلك ، أن نعرب عن أملنا الخالص في أن كل الدول الأعضاء الممثلة هنا سوف تعاود تكريس جهودها في هذه الدورة الحالية لكي نسهل الشروع في المفاوضات العالمية الشاملة دون مزيد من التأخير . ومن أجل بلوغ هذا الهدف يتعهد وفد بلادي بتعاونه الكامل . واننا نؤمن بشدة انه عن طريق الحوار والمفاوضات وحدهما يمكن للأمم أن تتوصل الى حلول مقبولة بصورة عامة لمشكلاتها المشتركة بما يعود بالفائدة على كل شعوب العالم .

ليس هناك أى مجال في التاريخ الحديث تتشابك فيه الكثير من المصالح ، وتتضارب فيه المصالح المختلفة مع بعضها البعض وحيث نجد التوفيق بينها معقد للغاية كما هو الحال بالنسبة للقانون الذى يحكم محيطات وبحار العالم . وبالتالي ، اذا ما كان هناك مثال واحد معاصر على ما يمكن أن يحققه مجتمع الأمم عن طريق المحاولات الجماعية عند ما ترتبط تلك الجهود بالارادة السياسية والعزم على النجاح ، فانها الاتفاقية التي توصلنا اليها بشأن قانون البحار . ليس هناك احد يرضى ، أو يمكن أن يرضى ، عنها بالكامل . انها رغم كل شئ ، نتيجة للأخذ والعطاء . في الحقيقة ، يعتقد العديدون منا أنها كان يمكن أن توفر عدلا أكبر . ولكن مع ذلك ، نحن واثقون أن الاتفاقية تمثل أساسا كافيا لتعزيز العدالة في استخدامات المحيطات وخطوة طيبة على طريق اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ونحن ننضم الى أولئك الذين طالبوا بالتوقيع والتصديق عليها وبالتالي تدخل في حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن . ان مثل هذا الانجاز التاريخي هام وخطير للغاية بحيث لا يجب أن نضيعه ، لأن آثار هذا التخلف سوف تترتب عليها دون شك عواقب وخيمة بالنسبة لنا جميعا .

من الواضح أنه ليست هناك مشكلة تواجه البشرية تستعصى على الحل . ان القضية لا تتمثل فيما اذا كان الحل ممكنا أم لا . ولكنها تتمثل في مدى الوقت الذى يمكن أن ننتظره هذه المشاكل حتى تحل - وما اذا كان الوقت في جانبنا أم لا . ان بعض المشكلات لا تتمثل الا تهديدا لرفاهية الانسان والبعض منها يمد من فترة المعاناة ، وغيرها يؤدي بنا الى الفناء . ان خياراتنا محدودة . ولكن القرارات في أيدينا ، والسلطة في ممارسة ارادتنا هي ملكنا أيضا . ولكن الوقت ليس بالقطع في جانبنا .

السيد منغونو (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية أن أوجه تهاني الحارة الى السيد هولاي من هنغاريا ، على انتخابه لرئاسة الدورة العادية السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان تمسك بلاده بالسلم ، وحدكتها السياسية وسعاته الدبلوماسية ، فضلا عن معرفته الكاملة للمشاكل الرئيسية التي تحظى بالاهتمام الدولي ، كل هذا يؤكد لنا أن أعمال هذه الدورة سوف تدار بكفاءة وفعالية . ويود وفد زائير أن يؤكد له تعاونه الكامل .

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديرونا لسلفه ، السيد عصمت كتاني ، على ما أبداه من كفاءة ولياقة وفعالية في ادارة أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة في وقت عصيب في الشؤون الدولية .

وأود ، أيضا ، أن أعرب مرة أخرى للسيد خافيير بيريز دي كوبيار عن خالص تهاني الرئيس ، والمجلس التنفيذي والشعب في جمهورية زائير بمناسبة انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة وأن يؤكد له تعاوننا الكامل ، مع أطيب تمنياتنا بالنجاح في أعماله ، بما يعود بالفائدة في نهاية المطاف على السلم ، والأمن والتنمية في العالم .

ان وفد زائير يود أن يشيد به بوجه خاص بمناسبة تقريره ، الذي يؤكد ما ورد فيه من تحليل واضح فضائل وكفاءة وخبرة رجل يدرك ادراكا تاما اهتمامنا المشترك بالسلم والأمن الدوليين والتقدم والتنمية عن طريق التعاون الفعال فيما بين الدول والشعوب . وان هذا التقرير يمثل دعوة لنا جميعا الى تجديد التزامنا بالميثاق روحا ونصا ، والى اعادة تأكيد التزامنا بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، والنهوض بالتعاون من أجل التنمية ، وتخفيض حدة التوتر في العالم ، واعتماد تدابير ترمي الى زيادة الثقة في العلاقات الدولية واللجوء الى أجهزة الأمن الجماعية المنصوص عليها في الميثاق ؛ وبعبارة موجزة ، اللجوء الى مبادئ القانون الدولي التي تنظم علاقات التعاون والصداقة بين الدول .

ان جمهورية زائير ، التي ما فتئت تسترشد في سياستها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، تعلق أقصى درجات الأهمية على دور منظمتنا العالمية . ان كفاحنا من أجل الاعتراف بحقنا في الأمن كشرط أساسي للتنمية ، وحقنا في التنمية وفي نصيب من رخاء العالم ، وحقنا في هويتنا ، كل هذه الحقوق تنبع من الرؤية السلمية للعلاقات الدولية . وهي نفس الرؤية التي يمكن للمرء أن يلحها في الميثاق ، والتي تقع ضمن اطار الكفاح العام لشعوب العالم الثالث من أجل مزيد من العدالة والانصاف في العلاقات الدولية .

اننا لم نرتكب أبدا عدوانا ضد أحد ، ولم نهدد به . واننا نعتزم بصورة راسخة ، كعهدنا دائما ، أن ننتهج سياسة السلم ، وحسن الجوار ، والتعاون والانفتاح على جميع دول العالم ، على أساس الفوائد المتبادلة ومع احترام سيادتنا وكرامتنا وحقنا في هوية متميزة . ان جميع جهودنا في زائير تنصب على بناء مجتمع ديمقراطي وسالم وحديث ومزدهر في زائير ، مفتوح أمام المساهمات المثرية للعالم الخارجي ولكنه راسخ بعمق ، في نفس الوقت في احترام قيمنا الأصيلة .

وبالنيابة عن رئيس جمهورية زائير وحكومتها ، أود أن أعلن أننا لا نهدد أحدا من الناحية السياسية ، أو الايديولوجية ، أو الاقتصادية ، أو العسكرية . ونتوقع من شركائنا في العالم أن يراعوا هذا الالتزام من جانبنا . ان طابع بلدنا المحب للسلم ، المنفتح أمام

الصدّاقة والتعاون الدولي ، ينبع من تاريخه في فترة الاستعمار الذي اتسم بالمعاناه والحرمان بجميع ضروبه ؛ وكذلك من كفاحه المستمر ، بطرق مختلفة ، من أجل التحرر الوطني .
 ان تاريخنا بعد الاستقلال لا يتألف من محاولات الانقسام والانفصال ذات الطابع القبلي وكذلك الاعتماد الذليل لايدولوجيات مستوردة فحسب ، وانما أيضا من الكفاح الشجاع الذي خاضته حركة التحرير الشعبية ممثلة في حزب تجمع الجماهير بقيادة مؤسسة موبوتسي سي سي سيكو ، لاستعادة هويتنا الثقافية . ويقوم كفاحنا من أجل التحرر الثقافي على العودة الى الأصالة دون تجاهل مدخلات الثقافات الأخرى ، ونحن نستلهم ، قبل كل شيء ، تراثنا الثقافي الغني ، مما سيتيح لنا أن نؤكد هويتنا وشخصيتنا وتحقيق أهدافنا في جميع الميادين وفي بناء بلدنا ، بحيث نساهم في الحضارة العالمية . اننا نود أن نعيش في ظل السلم والصدّاقة مع الدول الأخرى . وان سياستنا هذه تنبع من كوننا بلد يقع في قلب قارة افريقيا ويتقاسم أكثر من عشرة آلاف كيلومتر من الحدود مع تسعة بلدان أخرى ، لكل منها تاريخه ، وتستخدم اللغات الفرنسية ، والانجليزية ، والبرتغالية ، والعربية ، كوسيلة للتعبير .
 ان سياسة التعاون والسلم والصدّاقة هذه التي تنتهجها زائير قد تجلت في كل حالة في سياسات حسن الجوار ، والارتباط بافريقيا ، واحترام سياسة عدم الانحياز ، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين مختلف البلدان .

وبمناسبة الحديث عن السلام ، ما الذي نشهده حولنا اليوم ؟ ان عدم احترام الالتزامات المتعلقة بالسلم ، وانهاء الاستعمار ، والتعاون الدولي ، وتكافل الدول ، والتضامن الانساني ، وحق الشعوب والأفراد ، ونزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة هو اليوم المصدر الأساسي للتوتر ، والنزاع والحرب ، والريبة في العلاقات الدولية ، والأزمة المعنوية والاقتصادية ، والفشل في بلوغ الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .
 واذا كانت السبعينات قد انتهت بنبرة مريرة ، فان آفاق الثمانينات لا تبدو أفضل ان المسائل الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية مبعث قلق كبير ، وهي التي تركز عليها اهتمام المجتمع الدولي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وفي محافل أخرى ، ما زالت في بعض الحالات دون حلول مرضية ، وبقيت تواجه طريقا مسدودا في حالات أخرى .

هـو وجد سبب قوي يدعونا الى الاعتقاد بأن الحالة الدولية ستواصل الاتسام فـي المستقبل القريب بتزايد التوتر ، وبالرغبة في العلاقات الدولية ، وبتصاعد سباق التسلح ، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واللجوء الى العنف والصعوبات التي تعرقل التعاون الدولي من أجل التنمية ، مما يعرض السلم وبقاء الانسانية نفسها للخطر .

ان الأزمة التي تتسم بطابع اقتصادي ، وسياسي ، واجتماعي في الوقت ذاته ، والتي تسمع أصداؤها في العالم ، قد أعاقت الأمم المتحدة بشدة عن تحقيق أهدافها . وان عجز الأمم المتحدة هذا بسبب فشل الدول في احترام الالتزامات التي التزمت بها بحرية ، قد نجم عنه اضافة التعقيد الى مشاكل اليوم ، وأثار شعورا عاما بعدم الأمان .

ان المادة الثانية من الميثاق تنص على استخدام القواعد الآمرة التي لها قوة ملزمة بالنسبة لجميع الدول في المجتمع الدولي . ولسوء الحظ فان عددا من الدول ، في معرض اساءة استخدام قوتها تنصلت في كثير من الأحيان من التزامها بعدم اللجوء الى القوة ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتسوية المنازعات بوسائل سلمية ؛ مما قوض سلطة المنظمة التي تنتسب هذه الدول اليها . وبلغ الأمر بالبعض الى حد اضافة الطابع المؤسسي على أساليب العنف التي تهدف الى ضمان استمرار استفادتها من مواقف مجحفة وتعسفية .

منذ انشاء الأمم المتحدة قبل ٣٧ عاما ، ما فتئت مشكلة نزع السلاح تشكل محور جهودات عديدة من المفاوضات ، فالقرارات تتراكم ، والمعاهدات تعقد ، وأجهزة المفاوضات ، داخل اطار الأمم المتحدة وخارجها ، تتكاثر . وللأسف لا بد من الاقرار بأن أى من هذه الأمور لم يستطع أن يوقف سباق التسلح أو يعكس مجراه ، بل على النقيض من ذلك ، فهو يشتد ويتكاثف دون توقف . وبالرغم من الصكوك الدولية التي تحظر تجارب الأسلحة النووية فاننا نصدم كل يوم ان نعلم بتطورات وتحسينات جديدة في الأسلحة التي تفوق قدرتها التدميرية الخيال . وموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التزمت دول كثيرة بعدم انتاج هذه الأسلحة أو حيازتها . ومع ذلك ، فان الدول الكبرى ما زالت مستمرة في سباق التسلح النووي ، باسم ما يسمى بتوازن القوى ونظرية الردع الخطيرة ، مكدسة كل يوم كميات من الأسلحة النووية تثير القلق ، ورافضة تقديم الضمانات السلبية الى الدول غير الحائزة على هذه الأسلحة .

وان امتلاك جنوب افريقيا للقنبلة النووية - بفضل التسهيلات التي قدمت لها من جانب بعض الدول - مما يعتبر انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) الذي يفرض حظرا على شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا ، متجاهلا لاعلان منظمة الوحدة الافريقية الخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية - يضع كل الدول الافريقية ، ولا سيما الدول المجاورة ، في حالة من القلق التام . وانا كان سباق التسلح مهعث قلق بحق للمجتمع الدولي ، فان مسألة الأسلحة التقليدية ينبغي أن تكون محط اهتمامنا لأن هذه الأسلحة هي التي تستخدم حاليا في كل مكان يوجد فيه توتر في العالم .

وقد حيت جمهورية زائير مع الارتياح اعتماد الأمم المتحدة ، في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفطرة الضرر أو عشوائية الأثر ، وروتوكولاتها الثلاثة .

ولكن لكي تحقق المفاوضات اللاحقة تقدما أكبر ، لا بد لها أن تدرس أهم جوانب المشكلة الناجمة عن الأسلحة التقليدية ، ألا وهي الافراط في انتاجها ، وتطويرها ونقلها الى مناطق التوتر . وتقع مسؤولية هذا الوضع على عاتق المنتجين وحدهم ، ان ان اهتمامهم بما يجنون من الأرباح من صناعة الأسلحة يفوق اهتمامهم بخطرات انتشار هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين .

ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح شددت ، في الفرصة المناسبة على ضرورة معالجة المشاكل التي تكثف نزع السلاح من خلال مفهوم التنمية ، لأن سباق التسلح يستوعب موارد كبيرة كان يستطيع استخدامها لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة . ففي عام ١٩٨١ وحده ، بلغت النفقات على الأسلحة ٦٠٠ بليون دولار ، في وقت عمدت فيه اليونيسيف ، دون ذكر غيرها من المنظمات ، الى لفت الانتباه الى حالة الأطفال المفجعة في كافة أرجاء العالم . وكانت نسبة واحد في المائة من هذا المبلغ كافية للتخفيف من معاناة الأطفال .

ان تخفيض الميزانيات العسكرية يرد في اطار الهدف الراعي الى وقف سباق التسلح وعكس مجراه بغية اطلاق الموارد الضرورية للتنمية الاقتصادية ، ولا سيما لتنمية البلدان النامية . ولم تنفذ القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة في هذا الصدد لأنها لم تشر الاهتمام الكافي للمجتمع الدولي بها .

ويتجلى مرة أخرى هذا العجز الذي يعاني منه المجتمع الدولي في فشل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي لم تفلح في الواقع الا في اعتماد برنامج الحطة العالمية لنزع السلاح .

وكما ذكر رئيس جمهورية زائير مؤخرا في مؤتمر رؤساء دول فرنسا وأفريقيا ، الذي عقد في كينشاسا ، فان أحداث لبنان المفجعة قد كشفت عن الطابع المعقد لأزمة الشرق الأوسط حيث مازالت الحالة ملقحة للغاية . والتماس تسوية شاملة وعادلة ، وداعمة للنزاع في الشرق الأوسط يسير في طريق صعب . وتتجلى بشكل خاص الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على التسوية السريعة لأزمة الشرق الأوسط في مختلف مبادرات وخطط السلم التي شهدناها عبر السنوات القليلة الماضية . ان أن المجتمع الدولي أصبح يعي تماما خطورة الوضع الذي يسود في هذه المنطقة الحساسة من العالم من حيث أثره على صون السلم والأمن الدوليين .

واعتماد الجمعية العامة للقرار (د - ٢) ، أخذت الأمم المتحدة على عاتقها مسؤولية تاريخية في ضمان وجود دولة يهودية ، ودولة عربية في فلسطين ، ونظام دولي خاص لمدينة القدس ، ويجدر بمجلس الأمن والأمم المتحدة ، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس ، أن يبحثوا

في اتخاذ اجراءات خاصة تضمن الأمن والاستقرار والسلامة الاقليمية لكل دول المنطقة ، لبدء عهد جديد من السلم والاستقرار والوثام فيها . ان الشعب الفلسطيني له نفس الحقوق التي يتمتع بها شعب اسرائيل ألا وهي الحق في تنظيم نفسه في دولة مستقلة ، والحق في وطن ، والحق في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن أعمال القوة .

واننا على قناعة بأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط تتطلب على الأقل احترام وتطبيق المبادئ التالية : أولاً ، الاعتراف بحق كل الدول في المنطقة بالعيش في سلم ، داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ثانياً ، احترام السلامة الاقليمية ، والاستقلال السياسي ، والسيادى لكل دولة ، ثالثاً ، الاعتراف المتبادل بين الدول في المنطقة ، رابعاً ، احترام مبدأ عدم السماح بحيازة الأراضي بالقوة ، خامساً ، الاعتراف بأن قضية فلسطين تشكل جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، سادساً ، الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحترامها ، بما في ذلك حقه في انشاء دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وترد كل هذه العناصر في قرارى الجمعية العامة (١٨١) (د - ٢) و (١٩٤) (د - ٣) وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهذه القرارات الأربعة مجتمعة تتضمن كل العناصر الضرورية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، لأنها تكمل بعضها البعض ، ولأنها توفر مجتمعة نهجا شاملا الى مختلف جوانب هذه المشكلة الشائكة .

وفي هذا السياق بوجه خاص نود أن نرحب بالمبادرة الفرنسية - المصرية في مجلس الأمن ، والنتائج التي تم التوصل اليها مؤخراً في اجتماع القمة العربي في فاس . وسيجد المجتمع الدولي والأمم المتحدة اليوم في كل هذه المبادرات ، ذات النية الحسنة ، العناصر الضرورية لحسم النزاع . وقد أيدت جمهورية زائير ، العضو في مجلس الأمن ، جميع القرارات التي اعتمدها هذا المجلس منذ اندلاع الأزمة اللبنانية ، وستواصل تأييدها للتنفيذ الفعلي لهذه القرارات بما يراعى مصلحة لبنان .

ان جمهورية زائير ، التي تقوم سياستها على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تعلق أهمية قصوى على دور هذه المنظمة العالمية ، قد اشتركت في ادارة المذابح الاجرامية التي ارتكبت ضد المدنيين الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وتطالب باحترام حقوق السكان المدنيين دون أى تمييز ، وتشجب في الوقت ذاته كل أعمال العنف ضد السكان المدنيين .

اننا نعتقد أن المسؤولين عن هذه المذابح لا يمكن أن يظلوا بمنأى عن العقاب ، وكما ذكر رئيس جمهورية زائير ، وكان محقا في ذلك ، في بيانه الرائع في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ لا يمكن لسبب تمليه سياسة الدولة أو سبب أخلاقي أو ذريعة من أى نوع أن تبرر ذبح الأبرياء مسن المدنيين .

وفيما يتعلق بمشكلة ناميبيا ، فان موقف زائير قد أوضحه رئيس جمهورية بلادي في البيان الذى سبق أن اقتبست منه الذى أدلى به في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ وسمحت لنفسى أن أخص نقاطه الأساسية هنا في هذه الجمعية .

وفيما يتعلق بالتسوية المقترحة للمسألة الناميبية التي ووفق عليها بقرار مجلس الأمن بالأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فقد كان من المقرر أن تصبح ناميبيا مستقلة عام ١٩٧٨ .

ولكن بعد انقضاء خمس سنوات على اعتماد هذا الاقتراح ، فان نقل السلطات الى شعب ناميبيا بمساعدة الأمم المتحدة لم يتم بعد ، وواصلت جنوب افريقيا احتلالها وادارتها غير القانونية في هذا الاقليم متحديا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرأى العام الدولي .

وفي حين أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية قد قدمت مرارا الدليل على استعدادها الدائم للتعاون في تطبيق خطة التسوية الخاصة بجنوب افريقيا التي قدمتها الأمم المتحدة ، فان موقف جنوب افريقيا قد تميز بالالتجاء المتكرر الى أساليب التسويق والفساوير الأخرى الرامية الى عرقلة تنفيذ القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) ، ٤٣٥ (١٩٧٨) وتأجيل الاستقلال الحتمي لناميبيا أطول فترة ممكنة .

ويجب علينا جميعا أن نعلم أن استمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا بالاضافة الى انكار الحقوق الثابتة والحريات الأساسية للشعب الناميبى ، وفرض سياسة الفصل العنصرى على هذا الاقليم ، وتحويل أراضي ناميبيا الى رأس جسر لشن الهجمات والعدوان ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، لاسيما انغولا وموزامبيق وزمبابوى وبوتسوانا ، كل ذلك يشكل خطرا جسيما على السلم والأمن في هذه المنطقة .

وعلاوة على ذلك ، فان اقحام عناصر لا صلة لها بالمسألة الناميبية لعرقلة حل هذه المسألة الاستعمارية يحمل في ثناياه خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين ، وفي الوقت ذاته يبعث

الأطراف المعنية عن مناخ الهدوء والثقة الضرورية اللازمين لتسوية تفاوضية لمشكلة ناميبيا .

ان افريقيا ككل تود تحقيق الاستقلال الحقيقي السريع لناميبيا . وبينما نحن على اقتناع بضرورة مراعاة بعض الاعتبارات العملية فان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) مازال يشكّل الأساس الوحيد لتسوية تفاوضية لمسألة ناميبيا بغية تحقيق الاستقلال الحقيقي على أساس شروط تحظى بقبول سكان ناميبيا والمجتمع الدولي .

لقد تابعنا باهتمام كبير المشاورات بين الدول الخمس الأعضاء في مجموعة الاتصال الغربية وكل الأطراف المعنية . ولقد لاحظنا بارتياح النهج البناء للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة ازاء آخر الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الاتصال . ونحن نتوقع من جنوب افريقيا أن تتبع منهاجاً مشابهاً لدى نظرها نفس الاقتراحات ، وأن تستجيب لها دون ابطاء .

أود أن أغمّن هذه الفرصة لكي أكرر ادانتنا الشديدة للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب جنوب افريقيا وأعمال العدوان المتكررة التي تقوم بها ضد الدول المجاورة ، كما نندعو لزيادة المساعدات المالية والمادية المقدمة الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية فسي نضالها العادل من أجل التحرر القومي .

ان زائير ادراكاً منها لمسؤولياتها تجاه افريقيا ، ستقوم بعمل كل شيء ، في حدود طاقتها وامكانياتها ، الى جانب الأعضاء الآخرين في منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لمساعدة ناميبيا على تحقيق استقلالها في عام ١٩٨٣ .

والحديث عن ناميبيا يدفعنا أيضاً الى الاشارة الى الوضع المؤلم الذي لا زال يتعرض له الشعب الأسود في جنوب افريقيا منذ عقود .

ان ضحايا هذه المهانة الفظيعة الذين ما برحوا يعانون في منتصف القرن العشرين نسير السياسة الاجرامية للفصل العنصري ، نقول ان زائير ، مع كل البلدان المحبة للسلم والعدالة والحريّة والمساواة في العالم ، تؤكد من جديد تضامنها مع نضالهم العادل من أجل التحرر الوطني واستعادة حقوقهم .

ان الوضع السائد في جنوب افريقيا يتسم بنفس مميزات الوضع الاستعماري النمطي ، ذلك الوضع الذي زاد من حدته أن العنصرية والفصل العنصرى أصبحا جزءاً لا يتجزأ من السياسة الحكومية المعروفة باسم الفصل العنصرى تلك السياسة الشائنة التي تدّينها الأمم المتحدة والعالم المتحضر كله باعتبارها جريمة ضد الانسانية .

وتبعاً لهذه الادانة فان كل دولة وكل عضو في المجتمع الدولي يجب عليه أن يلتزم بالاسهام في القضاء على الفصل العنصرى وازالته وأن يحجم عن أى عمل قد يسهل عن طريق مباشر أو غير مباشر استمرار جنوب افريقيا لهذه السياسة وانكارها للحقوق غير القابلة للتصرف والحرىات الأساسية للشعب الأسود في جنوب افريقيا .

انه لأمل عزيز علينا أن يبرز في جنوب افريقيا مجتمع ديمقراطي حقا تحكمه الأغلبية ويضمن حق جميع الأقليات دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو الديانة .

ان الموقف الذى نشأ في منطقة الخليج بالغ الحساسية وان استمرار النزاع بين ايران والعراق ، وهما بلدان شقيقان كلاهما عضو في حركة عدم الانحياز ، أمر مزعج حقا ، ولا يسعنا الا أن نبدي الأسف لأن الجهود التي بذلت حتى الآن سواء داخل الأمم المتحدة أو في حركة عدم الانحياز وكذلك في المؤتمر الاسلامي لم تؤد الى تسوية سلمية لهذا الصراع ولم تنجح حتى الآن . ومرة أخرى نود أن نناشد الطرفين للتغلب على خلافتهما بسرعة وأن يتعاوننا بنية حسنة من أجل الوصول الى حل تفاوضي تمشيا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان الموقف في جنوب شرق وجنوب غرب آسيا هو أمر آخر يسبب قلقا عميقا للمجتمع الدولي بأكمله . وواقع الأمر أن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين قد اعتمدت أربعة قرارات تدّين بصفة خاصة احتلال كمبوتشيا وأفغانستان وتطالب بسحب جميع قسوات الاحتلال الأجنبية من هذين البلدين .

ولسوء الحظ ، فان هذه القرارات لم تنفذ . وما زالت الصعوبات موجودة بشأن تنفيذ هذه القرارات وتبددت الآمال التي ظهرت عند اعتمادها بسبب المواقف المتشددة من جانب الأطراف المعنية .

لقد اعترفت زائير - ايماناً منها بسياسة عدم الانحياز - بكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . وهي تحتفظ معهما بعلاقات الصداقة والتعاون الجيدة . اننا نعتقد أن قبول كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في عضوية الأمم المتحدة دون أى اخلال باعادة التوحيد ، يمكنه أن يسهم فسي تخفيف التوتر في هذا الجزء من العالم ، وذلك أسوة بما أتبع بشأن جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

وفيما يتعلق بمسألة قبرص ، فان استئناف المفاوضات فيما بين الجانبين بيد ولسنا كأفضل الطرق للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للأزمة التي أتبلي بها ذلك البلد ، اننا نعتقد أن على الأمم المتحدة - عن طريق الأمين العام - أن تواصل جهودها لمساعدة الطائفتين على ايجاد حل تفاوضي لخلافتهما ، وتهيئة الظروف اللازمة لاستعادة السلم .

وفي المجال الاقتصادي ، يواجه المجتمع الدولي أزمة خطيرة ، تتمثل في أعراض التدهور الخطير في هياكل الاقتصاد الدولي الراهن ، والنظام النقدي . وفي واقع الأمر ، ان النظام الاقتصادي الدولي الراهن يزد الهوة بين الشمال والجنوب ، ويبد وغير قادر على معالجة المشكلات التي تواجه الدول النامية بل والدول المتقدمة النمو نفسها . ان هناك اتجاهات نحو الحمائية ، وعقبات من كل نوع أمام التجارة الدولية . وبالمثل ، فان أجهزة التعاون تشوهها علاقات السيطرة والاستغلال . وفي هذا الصدد ، فان الموقف ينطوي على بذور تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين ، لاسيما لأن الدول المصنعة تواصل رفض اجراء التغييرات الهيكلية التي تطالب بها غالبية دول العالم .

ان لقاءات القمة الاقتصادية المختلفة لمجموعة بلدان الشمال ، التي تعلق عليها بلدان الجنوب أملاً كبيراً ، لم ترق الى مستوى تحقيق ما كان مأمولاً منها . والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة ، لاتزال في حاجة الى وقت طويل ، بينما المفاوضات العالمية الشاملة لاتزال متوقفة .

وفي مجال التجارة ، لاتزال بلدان المتقدمة النمو تقوم بذور الخصم والحكم عند وضع أسعار المواد الأولية ، بما يضر بمصالح بلدان العالم الثالث ، التي يزد من جسامة الأزمات

التي تواجهها ذلك التدهور المستمر في معدلات تبادلها التجاري ، والمستوى المرتفع للتضخم والبطالة ، والتفاقم في عبء ديونها الخارجية .

ان المفاوضات الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) ، في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، لم تحرز أى تقدم . ومن بين السلع التي يبلغ عددها ثمانى عشرة سلعة في قائمة نيروبي الارشادية ، فان السلع التي تم الاتفاق عليها هي فقط البن ، والكاكاو ، والقصدير ، والطاطا الطبيعي ، والسكر . ان الصندوق المشترك ، الذى ينبغي أن يساهم - على وجه الخصوص - في تمويل تدابير تنمية السلع بغية تحسين هياكل السوق ، وتعزيز القدرة على المنافسة واحتمالات المستقبل لهذه المنتجات ، لم يبرز الى حيز الوجود بعد .

اننا نأمل في أن تبدى البلدان الغنية قدرا أكبر من الارادة السياسية حتى يمكن للدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المقرر عقدها في بلغراد في حزيران / يونيو ١٩٨٣ ، أن تسفر عن نتائج أفضل مما أسفرت عنه الدورة الخاصة .

وفي المجال الصناعي ، نجد أن الأهداف المأمولة منذ المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى عقد في ليما سنة ١٩٧٥ لم تتحقق بعد . ونحن نأمل في أن يتم القيام بكل شيء ممكن لضمان نجاح المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، الذى سوف يعقد في كينيا . وندعوها ، مرة أخرى ، الى أن تسود روح الاخلاص والتعاون من جانب البلدان المصنعة .

ان برنامج العمل المعتمد في فيينا في آب / أغسطس ١٩٧٩ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لم ينفذ بعد . كما لم يمكن التوصل الى أى اتفاق بشأن تمويله . وينطبق نفس الشيء على المدونة الدولية لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا التي يجرى التفاوض بشأنها في اطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وأود أن أؤكد على الدور والأهمية اللذين تعلقهما بلدان العالم الثالث على هذه المسألة الخاصة بنقل التكنولوجيا ، كعامل حقا للتنمية ، سواء كان ذلك في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالث للتنمية ، أو في الاطار الأعم الخاص باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ومن المناسب هنا ، أن نناشد جميع الدول الأعضاء في منظماتنا ، أن تلتزم بمبدأ سلوكي جديد هو مبدأ التضامن الدولي ، الذي لا يمكن احراز أي تقدم دون الأخذ به . في وقت يتسم بحتمية التكافل . نعتقد أن من الضروري للمعونة الانمائية الدولية ، والمساعدة التقنية والمالية ، وجميع أشكال التعاون الدولي الأخرى أن تنبثق من هذا المبدأ السلوكي الجديد ، وأن تقوم على مبدأي التكامل والمنفعة المتبادلة . وفي الواقع ، أنه من أجل تحقيق الفعالية ، فان تنظيم المعونة الانمائية ، والمساعدة التقنية والمالية يجب أن تراعى فيه المصالح المتبادلة للأطراف ، وكذلك الواقع المعين ، وكرامة المستفيد .

وانذا كان هناك أمر واحد يمكننا أن نسجله في الجانب الايجابي لهذا العام ، فهو ، دون شك ، اعتماد اتفاقية قانون البحار في ٣٠ نيسان / ابريل . ومع ذلك ، ينبغي علينا أن نأسف لأن اعتمادها قد تم بالتصويت وليس بتوافق الآراء ، وأن بعض الدول لا تشعر بأن في امكانها التوقيع عليها . ان هذه الاتفاقية تمثل انتصارا للمنطق ، وتشكل خطوة هامة تجاه اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان النتائج التي تحققت بعد تلك المفاوضات الصعبة ، لم ترعى جميع الوفود ، بما فيها وفد بلادي ، ومع هذا ، فان هذه النتائج تشكل أساسا يتيح شيئا من التحسن أثناء عمل اللجنة التحضيرية .

لا يزال هناك عدد معين من المشاكل ، وصفة خاصة ، بالنسبة للبلدان النامية المنتجة للمعادن البرية المنشأ المماثلة لتلك الموجودة في قاع البحار والمحيطات . وقد استرعت جمهورية زائير بالفعل - ومن فوق هذه المنصة - انتباه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الى الضرر الذي قد يلحق بالبلدان المنتجة للمعادن البرية ، بما فيها بلدنا ، نتيجة لانتاج الموارد من قاع البحار والمحيطات دون ضوابط ، ولأي اختلال في هيكل السوق الدولية قد يترتب على ذلك . هذه هي البيئة الدولية التي تدور فيها العلاقات الاقتصادية بين الدول اليوم . وان جميع دراسات المشروعات توضح أن هذه البيئة الدولية سوف تظل متسمة بتزايد الحماية من جانب البلدان المصنعة ، ومتسك هذه البلدان بنظام اقتصادي دولي عفا عليه الزمن ، وماضحلل التعاون المتعدد الاطراف ما يمهّد السبيل للثنائية ذات الدوافع السياسية والمذهبية .

وفي رأى وفد بلادى ، أنه آن الأوان ، كي يقوم المجتمع الدولى باتخاذ تدابير محددة لضمان البدء فى اجراء المفاوضات العالمية الشاملة برعاية الأمم المتحدة ، وهي الاطار الملائم الوحيد لنهج مترابط ، وفقا للقرار ٣٤ / ٣٨ الصادر عن الجمعية العامة ، ووفقا لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

واتساقا مع هذه الاجراءات ينبغي للبلدان النامية أن تواصل جهودها الرامية الى النهوض بالتعاون المشرى المنفعة المشتركة وأن تعززها . وغني عن البيان ان هذا يعتبر شرطا أساسيا لانشاء النظام الاقصادى الدولى الجديد . وينبغي أن يتيح ذلك لنا تشكيل قوة ليس لمناهضة الشمال ، بل لتعزيز موقفنا بصفتنا شركاء على قدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي هذا السياق نهيب بالمجتمع الدولى ان يؤيد برنامج كاراكاس لمجموعة ال ٧٧ وخطوة عمل لاغوس اللذين يهدفان الى تنفيذ استراتيجية للتسيير الذاتى الجماعى . وهناك مسألة أخرى تبعث على قلق المجتمع الدولى هي مسألة الجوع في العالم . ويعتقد وفدى انه لانشاء نظام عالمى للأمن الغذائى الفعال بدلا من الاقتصار على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ، ينبغي للمجتمع الدولى أن يركز جهوده على المدى الطويل على زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية .

اسمحوا لي الآن أن انتقل الى الكلام عن المسائل المتعلقة بمشروع الميثاق العالمى للطبيعة المعروض علينا للاعتماد في هذه الدورة ، وكذلك عن المشاكل الخاصة بزائير فيما يتعلق بالنقل والعبور والوصول الى الاسواق الدولية .

ولا بد أنكم تتذكرون ان الجمعية العامة قد اعتمدت في دورتها الخامسة والثلاثين القرار ٣٥ / ٧ بشأن مشروع الميثاق العالمى للطبيعة ، الذى دعت فيه الدول الأعضاء الى ادارة أنشطتها على أساس الاعتراف بالأهمية القصوى للمحافظة على النظم الطبيعية ، والمحافظة على التوازن ونوعية الطبيعة ، مراعاة لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة . وفي العام الماضى قدم الأمين العام اليسى الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والثلاثين المشروع المنقح للميثاق العالمى للطبيعة الذى أخذ في الاعتبار جميع الملاحظات التى أدلت بها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء .

وبعد اعتماد اعلان نيروبي الذى يعترف بهشوشة الطبيعة ، أود أن أعبر عن خالص الأمل في أن يعتمد النص النهائى لمشروع هذا الميثاق بتوافق الآراء .

وفىما يتعلق بالمشاكل الخاصة بزائير في النقل والعبور والوصول الى الاسواق الدولية ، أود أن أذكر الجمعية أن زائير ، بسبب موقعها الجغرافى ، صنفت في فئة البلدان شبه المقفلة بموجب

القرار ١١٠ (د - هـ) لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس للتجارة والتنمية الذي عقد في مانيلا عام ١٩٧٧ . لقد دعا هذا القرار الى اجراء دراسات بغية مساعدة البلدان في تلك الفئة على التغلب على صعوباتها . ومنذ ذلك الحين اعتمدت الجمعية العامة القرارات ٣٤/١٩٣ و ٣٥/٥٩ و ٣٦/١٣٩ في ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي . واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٦٨/١٩٨١ في تموز/يوليه ١٩٨١ . وتأمل جمهورية زائير ان تنظر هذه الدورة في اتخاذ تدابير محددة للتعجيل بتنفيذ هذه القرارات على أساس تقرير الأمين العام .

هذه هي خلاصة ما تود زائير الادلاء به في الدورة السابعة والثلاثين . وقد سبق أن قلت ان هذه الدورة تتعقد في وقت عصيب جدا في تطور العلاقات الدولية . ومن الناحية السياسية فان سباق التسلح وغيره من مجالات التوتر الكثيرة في العالم تهدد السلم والأمن الدوليين . ومن الناحية الاقتصادية فان البلدان المتقدمة النمو المستفيدة من نظام دولي عفا عليه الزمن تواصل تحدى ومقاومة المطالب المشروعة لثلثي البشرية ، في حين أن الانكماش والتضخم والبطالة المتزايدة والتردى المستمر في شروط التجارة ، واختلال موازين المدفوعات والديون الخارجية تفاقم بصورة خطيرة الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها العالم الثالث .

وبالرغم من هذه النتائج السلبية والصورة القاتمة التي تتخض عنها ، تؤكد جمهورية زائير شقتها التي لا تتزعزع في المثل العليا للأمم المتحدة ، وتعلن عن اخلاصها لمبادئ وأهداف الميثاق ، وكما ذكر الرئيس موبوتو سيسي سيكو من على هذا المنبر في ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ :
 "شكرا لها [الأمم المتحدة] ، وفضلها سننجز في النهوض بدرجة أكبر في تعزيز التعاون بين سكان كوكبنا في الميادين الاقتصادية والثقافية والعلمية والتقنية بغية بناء عالم أفضل ، أكثر عدلا وانصافا ، مع الاحترام التام للظروف الخاصة بكل مننا ."
 (A/PV.2140 ، ص ٨٣ - ٨٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير

في المناقشة العامة لبعد ظهر اليوم .

أعطي الكلمة لممثل العراق الذي طلب السماح له بالتحدث ممارسة لحق الرد . وأذكره أنه طبقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١ / ٣٤ تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلتق ممارسة لحق الرد لأي وفد بشأن أي بند في أي من الجلسات بعشر دقائق وتقوم الوفود بالادلاء بكلماتها من مقاعدها .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعت الجمعية

هذا الصباح الى ممثل يقول أن ايران ترفض كل أشكال السيطرة والهيمنة ، وتحترم سيادة الدول الأخرى واستقلالها وسلامة أراضيها ، وانها تؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين على أساس المعاملة بالمثل . وحقيقة الأمر مع ذلك هي أن السياسة الخارجية للنظام الإيراني الحالي التي تقوم على مفهوم تصدير ما يدعى بالثورة الإسلامية ، تعد انتهاكا صارخا لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون والعرف الدوليين .

منذ عشر سنوات ، كخطوة أولى في طريق تحقيق احلام ايران الامبريالية احتل الشاه بقوة السلاح ، ثلاث جزر عربية ذات أهمية استراتيجية في الخليج العربي ، وهي جزر تعـود ملكيتها في الحقيقة الى دولة الامارات العربية المتحدة . واليوم تواصل القوات الإيرانية احتلال تلك الجزر . ان انسحاب ايران من هذه الجزر يمكن أن يعطي دليلا على أن النظام الجديد في ايران يود حقا أن يعيش في وئام وسلام مع جيرانه العرب .

لقد راود العراق الأمل المخلص في أن يؤدي تغيير النظام في ايران الى بداية عصر جديد من علاقات حسن الجوار في المنطقة . قام العراق بمد يده الى ايران ، ودعا الزعماء الجدد في طهران للقيام بخطوة مماثلة . ولكن الجواب تمثل في الرفض القاطع للانسحاب من الجزر العربية المحتلة والرفض المستمر لتنفيذ احكام المعاهدات المتعلقة بالحدود الدولية بين البلدين . ولم تكتف ايران برفض الانسحاب من الأراضي التي تعود ملكيتها من الناحيتين الشرعية والتاريخية الى العراق ، بل واصلت قصف المدن والقرى العراقية من تلك الأراضي العراقية المحتلة . لقد بدأ ذلك القصف في ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

ورغم المذكرات والاحتجاجات العديدة ، استمرت ايران في اعتداءاتها على العراق . وتطبيقا للحق الشرعي في الدفاع عن النفس قام العراق أخيرا بالرد على هذه الاعتداءات في ٢٢ أيلول / سبتمبر . هذه الحقائق موثقة بصورة دقيقة ، وقام العراق بتعميمها ، وتم عرض القضية على مجلس الأمن كما هو معلوم لنا جميعا . ولم يكن رد العراق ، بالتأكيد ، هجوما مفاجئا كما ادعى الممثل الايراني صباح اليوم .

وتواصل ايران ادعاءاتها بأن العراق كان المعتدى المسؤول عن الحرب . لقد أبلغ العراق الرئيس سيكوتوري ، رئيس غينيا ، رئيس بعثة السلام الاسلامية ، في ٢٢ نيسان / ابريل من هذا العام ، استعدادها لقبول الاقتراح الداعي الى اقامة لجنة لتقصي الحقائق لتحديد الجانب الذي بدأ الاعمال العدائية . هل ايران على استعداد لعكس مواقفها وقبول انشاء هذه اللجنة ؟

وعلاوة على ذلك ، اقترحت العراق أن تقوم الأمم المتحدة أو بلدان عدم الانحياز أو منظمة المؤتمر الاسلامي بالتحكيم في النزاع واعلنت أنها تقبل نتيجة هذا التحكيم . هل ايران مستعدة وراغبة في قبول انشاء مثل هذه اللجنة للتحكيم ، وقبول قراراتها ؟
وبالاضافة الى ذلك سمعنا هذا الصباح أن ايران مشغولة بالنضال ضد الصهيونية . والآن ، كيف يكون ذلك صحيحا اذا كانت ايران تشتري الاسلحة وقطع الغيار من الصهاينة ، كما اعترف شارون نفسه ؟

واثناء المؤتمر الاسلامي الذي عقد في آب/اغسطس الماضي في نيامي ، طلبت الغالبية العظمى من المتحدثين أن توقف العراق وايران الأعمال العدائية حتى يمكنهما مواجهة المعتدى الصهيوني . وقد عبر العراق فورا عن قبوله للنداء ، ولكن ايران ترفض حتى اليوم ، وحتى بعد الفظائع التي ارتكبت في بيروت ، قبول هذا النداء الذي وجهته البلدان الاسلامية الى الطرفين المتحاربين .

ومن ناحية أخرى ، اعلن القادة الصهاينة بصراحة عن ارتياحهم لانشغال العراق بالحرب على جبهتها الشرقية . اين اذن رغبة ايران في تقوية الجبهة الاسلامية ضد المعتدى الصهيوني ؟
وفضلا عن ذلك ، أعلن المتحدث الايراني انه لا صحة للدعاية التي نشرتها وكالات الانباء الامبريالية ، وان حكومة جمهورية ايران الاسلامية لا تشكل أى خطر أو تهديد لبلدان منطقة الخليج الفارسي . واستطرد قائلا :

" اننا نعمل على اقامة علاقات ودية تركز على الاحترام المتبادل مع جميع البلدان

في المنطقة " (A/37/PV.27، ص ٩٦) .

أود أن أشير الآن الى واحد على الأقل من البيانات الصادرة عن الخميني نفسه . ففي

٢٧ أيار/مايو ذكرت رويتر أن :

" آية الله روح الله خميني حذر البلدان العربية من اتباع سياسات متطرفة في الشرق

الأوسط ، والا فانها ستواجه العقاب من الجيوش الايرانية المنتصرة . . . " .

ومضى قائلا :

" اذا لم تعد هذه البلدان الى حظيرة الاسلام اليوم ، فان الغد سيكون متأخرا

جدا . . . ان القرار النهائي بعد النصر ، سيكون قرار مقاتلينا ولن يتمكن الساسة من وقفهم " .

لقد نشر هذا في اثنين نيووز في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ .
وبالإضافة الى ذلك ، أعلن ممثل ايران صباح اليوم ان جمهورية ايران الاسلامية مسؤولة عن أمن الخليج الفارسي ، ومضيقه هرمز ، وهذا يذكرنا بالادعاءات والمزاعم الصادرة عن نظام الشاه في ايران . ومن الواضح ان النظام الحالي يواصل العمل بنفس الاسلوب ، ويتبع نفس السياسات ، ويعتبر نفسه رجل الشرطة في المنطقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥